الاصلاح الديمقراطي والاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق

أ.د. سعاد قاسم هاشم
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

يسير الإصلاح الاقتصادي جنباً الى جنب البناء الديمقراطي لأن هناك علاقة متبادلة بين الاصلاح الموجة نحو اقتصاد السوق والتنمية والديمقراطية ،فكل منهما يدعم الاخر ويؤدي في احسن الاحوال الى دائرة من الاستقرار والتنمية وبناء علاقة صحيحة مع الدولة قائمة على الموضوعية والمحاسبة ومسألة الحكومة ومحاربة الفساد ، سنحاول في هذا البحث وضمن المحور الاول تناول الاطار المفاهيمي للإصلاح الديمقراطي وأهدافه ، اما المحور الثاني فتناول الاصلاح الاقتصادي مفاهيمه والاهداف التي يمكن ان يحققها ، اما المحور الثالث فقد تم تبيان كيف يدعم الاصلاح الاقتصادي سياسة التحول نحو اقتصاد السوق ، اما المحور الرابع فيتناول الشروط اللازمة لنجاح عملية الاصلاح الاقتصادي للتحول نحو اقتصاد السوق .

Democratic and economic reform and transition to a market economy

Abstract:

Economic reform goes hand-in-hand with democratic construction because there is a reciprocal relationship between reform and a market economy, development and democracy, each supporting the other and at the best of times a circle of stability and development and building a proper relationship with the state based on objectivity, accountability and government.The second axis deals with economic reform concepts and objectives that can be achieved. The third axis has been shown how to support economic reform policy of transition to a market economy, while the fourth axis addresses the conditions necessary for success The economic reform process of the transition to a market economy .

المقدمة :

منذ بداية الثمانينات حدثت تغييرات كبرى في الفكر الاقتصادي أدت الى اصلاح السياسات الاقتصادية في العديد من دول العالم ففي اوروبا الشرقية والوسطى أدى الركود الاقتصادي ونقص السلع الاساسية الى التأكد من افلاس منظومة الدول الاشتراكية خاصة بعد ان بدأت موجة الانفتاح والتحول نحو اقتصاد السوق الليبرالي بالصعود والتسارع بعد تفتت الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي الذي لم يبق موجوداً الا في كوبا وكوريا الشمالية، وهكذا الحال بالنسبة الى الدول النامية في افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية التي أدت سياساتها المتحكمة في الاقتصاد والأسواق وانغلاق الاقتصاد الى اختناق النمو الاقتصادي فيها فازدادت البطالة والمديونية والفقر وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي تفاقمت لسنوات طويلة ،الامر الذي زاد من قناعات هذه الدول بضرورة أعادة التفكير في سياساتها الاقتصادية وتوجهاتها القديمة وبنماذجها التنموية بغية أعادة التوازن لاقتصادها القومي والحد من التشوهات التي لحقت بها من خلال اعتماد الاصلاح الاقتصادي الذي يقوم على انفتاح الاسواق وحرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال ومنح القطاع الخاص والمبادرة الفردية الدور القيادي في الاستثمار والتنمية وبالمقابل تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتقليص دورها في مسألة توزيع الناتج وترك مساحة أوسع لألية العرض والطلب وتحديد نطاق دورها ضمن النطاق الليبرالي التقليدي أي وضع الإطار التشريعي والتنظيمي لضمان

التحول الى اقتصاد يعمل وفق آليات السوق بحرية ،على ان يسير الإصلاح الاقتصادي جنباً الى جنب البناء الديمقراطي لأن هناك علاقة متبادلة بين الاصلاح الموجة نحو اقتصاد السوق والتنمية والديمقراطية ،فكل منهما يدعم الاخر ويؤدي في احسن الاحوال الى دائرة من الاستقرار والتنمية وبناء علاقة صحيحة مع الدولة قائمة على الموضوعية والمحاسبة ومسألة الحكومة ومحاربة الفساد.

أن اهمية البحث تتأتى : من أن الاصلاح الديمقراطي والاقتصادي ضرورة لبداية المسار الصحيح لمشاكل الدول النامية والفقيرة التي عجزت برامجها وخططها الاقتصادية على حل ما تعانيه من مشاكل تجذرت في اقتصادياتها ولم تقدم لشعوبها سوى الفقر والمديونية وتدني الانتاج وغيرها من مشكلات عديدة ،الامر الذي استوجب التغيير في النهج السياسي والاقتصادي لهذه البلدان ومنها الدول العربية على حد سواء ووفق برامج زمنية واضحة الاهداف مع آليات صحيحة وستراتيجية متلائمة مع ظروفها وغاياتها ومعطياتها الاقتصادية والاجتماعية لاستطاعت النهوض باقتصادياتها والقفز على مشاكلها الاقتصادية وتحقيق نتائج ايجابية .

ينطلق البحث من فرضية مفاداها : (أن الاخذ بالإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والانطلاق نحو اقتصاد السوق لابد ان يكون مستنداً على مجموعة من المبررات التي تدعم هذا التوجه للدول الاخذة بالإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية بما يحقق نتائج ايجابية لاقتصادها).

اما الهدف من البحث فهو : محاولة ابراز مزايا الاصلاح الديمقراطي والاقتصادي وما يمكن ان يحققه كل منهما فيما لو جاء وفق المعطيات الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

المحور الاول

الاصلاح الديمقراطي (المفهوم والاهداف العامة)

الديمقراطية كمفهوم تطور وتبدل تاريخياً بمرور الزمن وحسب المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها المجتمعات ولكن رغم هذا التطور فأن الباحثين يتفقون على ان الديمقراطية المعاصرة هي " منظومة آليات لتداول السلطة وممارستها على أساس الاختيار الشعبي أو الانتخابات "(١) او هي " عقيدة ترمي الى تحقيق قيم عليا تتفق ومستوى البشرية اليوم وتؤدي الى سعادة الفرد والمجموع ،انها تبث في كل فرد احترام ذاته والاعتزاز بكرامته والشعور بأهميته الاجتماعية لا فرق في ذلك بينة وبين أي فرد أخر فيما يتعلق بالحقوق الانسانية سياسية كانت ام اجتماعية أو اقتصادية "(٢) .الديمقراطية تقضي أولا وقبل كل شيء احترام حقوق الانسان ، حقوقه الديمقراطية كحرية التعبير والتنقل والعمل والمساواة والعدل ودفع الظلم (٣) فلا قيود ولا أغلال ولا حواجز تحد الافكار عن أبداء أرائها وهذه الحرية يجب أن تكون مصونة وأن يكون المجتمع عندئذ كبودقة تنصهر فيها الآراء والعقائد والنظريات فيظهر الصالح من الفاسد والحق من الباطل (٤). فالديمقراطية المعاصرة هي منهج وليس عقيدة ،منهج لضبط السلطة في المجتمع ولأتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها ،أما مضمون هذة القرارات الديمقراطية نفسها فيتوقف على أختيارات متخذي القرار الديمقراطي في ضوء الثابت من عقائدهم والتي تنص عليها الدساتير في الشرائع التي يلتزمون بها والقيم الدينية والانسانيةالتي تشكل جزء كبير من منظومة حياتهم والتي يسعون الى تجسيدها في نظمهم الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية ،(٥). كما أن أرادة الديمقراطية تتوقف على الوعي بضرورتها والوعي بضرورة الديمقراطية يتوقف قوة وضعفاً على مدى تأصيلها في الفكر والثقافة (٦)،فالديمقراطية لاتتحقق الاأذا صاحبتها مساواة في الفرص الاقتصادية هذا من جهة،ومن جهة ثانية الديمقراطية لاتنمو في مجتمع يعيش فية الاغنياء على حساب الفقراء (٧).

وتعززت قيم الديمقراطية في دول العالم وخاصة النامية منها بعد أن أتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً بشان تعزيز الديمقراطية وتوطيدها حيث وقع مائة بلد اعلان مجتمع الديمقراطيات في وارسو وأقر المجتمع خطة عمل (سيول) في سنة ٢٠٠٢ التي تضمنت قائمة بالعناصر الضرورية لتحقيق الديمقراطية وتعزيزها .

كما تساعد الامم المتحدة الاعضاء من خلال تقديم المساعدة والمشورة في الميادين القانونية والتقنية والمالية دعماً للديمقراطيات الناشئة فقدمت الدعم لأكثر من ٢٠ بلداً في سنة ٢٠٠٤ وتؤكد تقارير البرنامج الانمائي للامم المتحدة على أن دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية يتم عبر أقامة مؤسسات ديمقراطية وأحترام حقوق الانسان ومشاركة المرأة والاقليات وذكرت تلك التقارير أنة منذ عقد من الزمن أزداد عدد الحكومات الديمقراطية من ٦٠ الى ١٠٠ وتحسنت المؤشرات الاجتماعية تحسناً مطروداً (٨).

لذلك فأن الامم المتحدة ومنظماتها ترى أنة لابد من توفير حيز ديمقراطي يعبر فية الناس عن مطالبهم ويكون توزيع السلطة فية أكثر عدلاً وأنة يجب الحرص على المسآلة والشفافية لأن الحكومات الضعيفة تعجز عن اقامة توازن لفئة الأقوياء أقتصادياً مما يجعل الفساد عقبة تعترض جهود القضاء على الفقر وحيثما يتعلق الأمر بالقضاء لايصبح الأصلاح السياسي خياراً بل ضرورة ملحة (٩).

لذا تحرص المؤسسات الدولية على دعم ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مثل النقابات والاتحادات العمالية والمهنية والجمعيات الاهلية لحماية المستهلك والدفاع عن حقوق الانسان وجمعيات التنمية الاقتصادية وغيرها وهو مايعرف بمثلث الحوكمة (الدولة ،القطاع الخاص ،المجتمع المدني)(١٠)

وعلى العموم هناك على وجة التحديد جوانب أساسية للديمقراطية ثبت أن لها تاثيرات أيجابية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل وتتمثل في الاتي (١١):

١- النظام الديمقراطي السليم هو افضل ضمان للاستقرار السياسي الذي يعد بدورة عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي وأستثمارات القطاع الخاص على المدى الطويل .

٢- قيم الديمقراطية مثل الشفافية والمسآلة تعد أساسية للحكومة المستجيبة الى نشاط أقتصادي كفء ومزدهر .

٣- أن وجود قوانين ولوائح تنظيمية سليمة يعززها أحترام القانون يجعل الاعمال تنمو بقوة في أقتصاد السوق .

٤- لابد أن تسمح أجراءات قرار المشاركة والتغذية المرتدة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني الى تعزيز بيئة الاعمال ودعم للقطاع الخاص .

٥- الديمقراطية لها دور في وضع نظام فعال لحقوق الملكية بمعنى أنة لايمكن وضع هذا النظام الاأذا عرف كيف ينظر الناس على مستوى القاعدة الشعبية الى علاقتهم بالأشياء وبالأرض والاصول (١٢).

٦- ان الديقراطية تتيح الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة في صنع القرار وتنفيذ عملية التنمية وخاصة المؤسسات غير الحكومية(١٣) .

٧- ان الديمقراطية تعني وجود حرية أقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الاقتصادي (١٤).

٨- وجود سلطة لامركزية بحيث يتمكن الانسان من المشاركة في ادارة حياتة الوطنية والمحلية أنطلاقاً من مكان عملة او سكنة(١٥).

أذن فأن عملية التحول نحو اقتصاد السوق سوف لن يكتب لها النجاح دون أحراز نجاح مسبق ازاء الخيار الديمقراطي مما يستوجب أن تشمل برامج الاصلاح ما أسماة (داني رودريك) (المعرفة المحلية) أي وجود طرق لضمان المشاركة الشعبية في تصميم الأصلاحات لما لة من مردود جيد يتمثل في الألتزام بالأصلاحات والتمسك بها نأهيك على أن الأنتقال الناجح الى الديمقراطية والنظام القائم على السوق يستلزم وجود مؤسسات رئيسية قابلة للمحاسبة والمسآلة وعند الأعتماد على هذة المؤسسات تصبح الحكومة ومؤسساتها عرضة للمسآلة والمحاسبة بصورة يومية لأن هذة المؤسسات تلزم القادة بأستشارة المواطنين وأخذ مصلحتهم بنظر الاعتبار عند أستخدام الموارد العامة بما يخدم المواطنين والاقتصاد الوطني ويعزز من الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدلآ من أستعمال هذة الموارد لزيادة ثروة الحاكم والمقربين لة (١٦).كما يؤكد العالم السياسي الشهير Robert Dahl أن الانظمة الديمقراطية تعزز العملية التعليمية للافراد وتسهم القوى العاملة المثقفة في تدعيم روح الابتكار والنمو الاقتصادي ،بالاضافة الى ذلك عادة ما تظهر سيادة القانون على نحو أقوى في الدول الديمقراطية أذ تتمتع المحاكم بقدر أعلى من الاستقلالية ويتزايد ضمان حقوق الانسان ويتزايد ضمان حقوق الملكية ويتم تطبيق الاتفاقيات الخاصة بعقود الاعمال بصورة اكثر فاعلية ، في حين يتضاءل التدخل الاستبدادي للحكومة ورجال السياسة في الحياة الاقتصادية ،وأخيرآ تعتمد الانظمة الاقتصادية الحديثة على التواصل وتقليل معوقات الاتصال بصورة ملحوظة في الدول الديمقراطية(١٧).

وان كل من الحرية السياسية والاقتصادية وكما اشار فريدمان يعززان نفسيهما بصورة تبادلية ،فالتوسع في الحرية السياسية اي ديمقراطية اكثر يسرع الحقوق الاقتصادية والتي تؤدي بالتالي الى تحفيز النمو(١٨) .

في حين يؤكد نورث North على ان النمو الاقتصادي يمكن أن يحدث في الاجل القصير مع وجود أنظمة دكتاتورية ولكن النمو الاقتصادي في الاجل الطويل يستلزم تنمية حكم القانون وحماية الحريات المدنية والسياسية (١٩).

اما Lip set (لبست) فقد عبر عن ان الديمقراطية لاتتحقق الابعد تحقيق الانجاز الاقتصادي اي التنمية وهي المطلب الاساسي للديمقراطية (٢٠).

أذن الديمقراطية والحرية كنهج سياسي يعد ضمانة أكيدة لنجاح تبني أقتصاد السوق في أي بلد وأن عملية التحول نحو أقتصاد السوق والتقلص القسري للقطاع العام في الشأن الاقتصادي وتوسيع مساحة القطاع الخاص في هذا الشأن سوف لن يكتب لها النجاح دون أحراز نجاح مسبق في الخيار الديمقراطي ، أي وجود أنتخابات حرة ونزيهة ومواطنين لهم الحافز والمعرفة للبناء الديمقراطي والى هياكل حزبية جديدة البناء ووسائل أعلام ومنظمات مجتمع مدني داعمة للاصلاح الديمقراطي مع وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة الفعلية في صنع السياسة الاقتصادية للدولة (٢١).

كما أن النظرة المتفحصة للعالم منذ بداية القرن العشرين والحادي والعشرين تعكس لنا حقيقة مذهلة مؤداها أن كافة الدول التي تتبنى النظم السياسية الديمقراطية تتمتع بنظام أقتصاد السوق ،في حين تحظى جميع الدول الأكثر ثراء في واقع الأمر بأقتصاد سوق وديمقراطية سياسية في الوقت ذاتة ،وتعمل حرية السوق جنبآ الى جنب الحريات السياسية المتمثلة في الانتخابات الحرة والعادلة ووجود المعارضة الواضحة فضلآ عن حريةالأراءوتقرير المصير من قبل جماعات الأقليات الرئيسة في أي مجتمع واحترم حقوق الانسان(٢٢)،ويعمل كل ذلك في ظل حرية الأفراد المتمثلة في كفالة حرية التعبير والترابط وحرية وسائل الاعلام وسيادة القانون الذي يمنع التشوهات مثل الفساد والسرقة ، وضمان سيادة القانون هي من أولى مهام الديمقراطية حيث وجود السلطة التشريعية المنتخبة والصحافة الحرة وتداول السلطة وذلك لن يتحقق الافي وجود الديمقراطية (٢٣).

وعلية يمكننا القول بانة لايمكن عزل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الاصلاح السياسي وبناء دولة ديمقراطية حديثة فالعمليتان مترابطتان والاخفاق في مكان ما يؤدي الى انتكاسة في المكان الاخر وان الديمقراطية المطلوبة للبلدان التي تنتهج طريق التغيير السياسي لابد ان تحقق الغايات المطلوبة منها وهي تعزيز الاستقرار والقوة والوفرة الاقتصادية وان لاتنحصر غاياتها في تبديل القشرة الخارجية للسلطة .وكما هو واقع الكثير من البلدان النامية وخاصة التي لم تستطع ان تحقق انجازات يمكن ان تذكر في هذا المجال .

المحور الثاني

الاصلاح الاقتصادي (الاطار المفاهيمي والاهداف العامة)

يشير مصطلح التصحيح أو الاصلاح الاقتصادي Economic reformالذي تناولة العديد من واضعي السياسات الاقتصادية والباحثين الى الاجراءات الاقتصادية اللازمة للوصول الى مستوى مرتفع من الكفاءة والتنافسية من خلال تحقيق علاقة متوازنة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباتة وبما يؤدي الى تصحيح الاختلالات الاساسية في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام .

كما يرد مصطلح الاصلاح الاقتصادي على انة تصحيح اسس الاقتصاد الكلي بوصفة شرطآ مسبقآ لعودة البلدان المثقلة بالديون الى طريق النمو المضطرد .

أوهو تلك السياسات والتشريعات والاجراءات المرتبطة باعادة هيكلة الاقتصاد القومي على نحو يؤدي الى تفعيل آليات السوق ويمكن الاقتصاد من زيادة الدخل والناتج القومي وتحقيق النمو المستدام وبما يسهل تكاملة مع الاقتصاديات الاقليمية واندماجة في الاقتصاد العالمي.

أما جويكم ايرنس (Joachim Ahrens)فيعرف الاصلاح الاقتصادي او التكيف بانة (عملية أصلاح السياسة الاقتصادية باتجاة نظام السوق من اجل التغلب على مشاكل موازين المدفوعات وتحجيم التضخم وتحقيق الشروط اللازمة لاستمرار الزيادة في الدخل)(٢٤).

أوهو تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال ايجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية وسعر صرف لضمان وجود طلب كلي يتلائم وتركيبة العرض الكلي وباعتماد أجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلآ عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال ازالة تشوهات الاسعار وتعزيز المنافسة .(٢٥).

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم المطروحة بشأن مفهوم الاصلاح الاقتصادي الاأنها تنصب عموماً في قناة فكرية واحدة هي أن الاصلاح الاقتصادي يعني تصحيح أسس الاقتصاد الكلي وأعادة رسم الاولويات لكي يتم توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية كلية مستقرة يتم فيها السيطرة على التضخم من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية تهدف الى سيادة نظام السوق وتحسين ميزان المدفوعات .

- وعلى هذا الاساس فأن الاصلاح الاقتصادي ينقسم الى نوعين(٢٦) :

الاول : يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الجارية .

الثاني : يتعلق بالمؤسسات والنظم ذات التأثير المباشر على الاقتصاد ويضم في تفاصيلة سياسات أصلاحية تبدا بتطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي لمعالجة الاختلالات قصيرة المدى وتنتهي بسياسات التكييف الهيكلي لمعالجة الاختلالات متوسطة المدى المتجذرة في الاقتصاد .

وعلية يمكن القول بأن موجة الاصلاح الاقتصادي والتي يحرص صندوق النقد والبنك الدولي على دعم برامجها تتصف بأنها برامج لتحرير الاقتصاد القومي وزيادة درجة ألاعتماد على القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ، واعادة النظر في دور الدولة بحيث تنسحب عن الملكية وادارة المشروعات الانتاجية وطرح ما تملكة الحكومات من مشروعات للخصصة ،وتصبح

الدولة منظمة وواضعة للسياسات الاقتصادية وضامناً لحسن أنتظام قواعد السوق ومؤمناً لسلامة النظام النقدي والمالي وموفراً لنظام قانوني وقضائي مناسب ،ناهيك عن تركيز الدولة على الدفاع والامن والبنية الاساسية والمرافق العامة .

- كما أن أستراتيجية الاصلاح في اي بلد ينبغي أن تعتمد على المنطلقات التالية (٢٧).

أولاً : الكفاءة والفاعلية بمعنى تعظيم العوائد وتقليص التكاليف والارتقاء بمستوى الانتاج الى الجودة الراقية .

ثانياً : المسآلة المستمرة والشفافية بقصد تحسين مستوى الاداء وترشيد الانفاق على البرامج والخطط المدروسة .

ثالثاً : بناء وتطوير نظم معلومات للوحدات الاقتصادية عن الاهداف والانشطة والاولويات والتكاليف ومستوى الاداء والافاق المستقبلية وغير ذلك .

ويبدأ الاصلاح بما يسمى خطاب النوايا الذي توجهة الدولة الى صندوق النقد الدولي متضمناً مناقشات مستفيضة بين السلطات الحكومية والصندوق تتركز على خصوصية الوضع الاقتصادي للدولة والبرامج اللازمة لتصحيح مسارات الاقتصاد القومي للبلد وابداء الرغبة في تبني برامج التصحيح الاقتصادي فتقوم المؤسسات الدولية بمنح الدولة المدينة تسهيلات لازمة لاعادة جدولة ديونها بشروط ميسرة والحصول على قروض جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية فيها(٢٨) .

على الرغم من كثرة الاهداف العامة للاهداف العامة للاصلاح الاقتصادي ألا أن من بينهما هدفين رئيسين تنصب جهود واتجاهات صندوق النقد واتجاهات البنك الدوليين في الاصلاح الاقتصادي نحوهما الاول يمكن تحقيقة المدى القصيرويتمثل في :-

- استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكنة من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات واعادة التوازن الية من خلال الضغط على الطلب الداخلي وتتخذ بعض الحكومات أجراءات عاجلة خاصة تتمثل في تخفيض العملة المحلية وخفض الانفاق العام عن طريق تجميد الاجور والحد من الواردات ،الاستيرادات (٢٩)،لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادراً في المستقبل على الوفاء بعبء ديونة المتراكمة وبالتالي استعادة جدارتة الائتمانية .

- أما الهدف الثاني والذي يتحقق على المدى الطويل فيتمثل في :

تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وانماء الطاقات الانتاجية للبلد ،بما يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان (٣٠).والحد من هدر الموارد‌المتاحة ودعم القدرة التنافسية للانتاج وتطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات (٣١).

على العموم ولكي يحقق الاصلاح الاقتصادي أهدافة يجب ان يكون شاملاً وليس مقتصراً على الجانب الاقتصادي فقط وانما يشمل الجانب الاجتماعي والاداري وان يكون جوهري التغيير في الفكر والروح وانماط السلوك والتنظيم وعمل العنصر البشري .لذا فأن الاصلاح الاقتصادي يحتاج الى قدر كبير من الجهد والوقت .

المحور الثالث

الاصلاح الاقتصادي المبني على آليات أقتصاد السوق (دعم متبادل)

يعرف اقتصاد السوق بانة النظام الاقتصادي لليبراالية الكلاسيكية التي تكون الليبرالية الاقتصادية مكوناً اساسياً فيهاوفكرة الاقتصاد الحر هو عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك السوق يضبط نفسة بنفسة ، والليبرالية تعتمد بالاساس على فكرة الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي وتقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمبادرة الفردية وتخضع لتفاعل العرض والطلب داخل السوق ،فاقتصاد السوق هو اقتصاد العرض والطلب والمنافسة الحرة وتحرير الاسعار من اي قيد عدا ماتفرضة المنافسة الحرة غير الاحتكارية ،ويعتمد بشكل اساس

على الملكية الخاصة للافراد والمؤسسات ورأس المال ومع ذلك فان اقتصاد السوق لايعني بأي شكل من الاشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية (٣٢).

بدأ أقتصاد السوق في أستعادة مكانتة بعد أن ظهرتبوادر الوهن على الاداء الاقتصادي في دول الرفاهية والتدخل في الدول الصناعية وبعد فشل العديد من تجارب التنمية الاقتصادية المعتمدة على المبالغة في دور الدولة ،واخيرآ بعد سقوط الاتحاد الاشتراكي في الاتحادالسوفيتي ودول شرق اوروبا وهكذا ظهرت سياسات التخصيصة privatizationوالاصلاح الاقتصادي Economic reformوالاقتصادات الانتقالية Economics in Transitionsوكلها تعبير عن أستعادة دور السوق وتضييق دور الدولة في الاقتصاد .

ويتيح نظام اقتصاد السوق Market economy للأفراد العمل بشكل تطوعي ،من أجل تحقيق المكاسب المالية أو الإشباع الكامل لاحتياجاتهم الشخصية .وتقوم الشركات بشراء عناصر الإنتاج ثم تقدمها منتجات تامة الصنع ،أذ تقوم بانتقاء أفضل عناصر الانتاج مع أفضل المنتجات ،لتصل الى تحقيق الحد الأقصى من الارباح بينما يقوم المستهلكون بعرض احتياجاتهم وشراء السلع الاستهلاكية لتحقيق الإشباع الأقصى لرغباتهم ،وتتم كافة الاتفاقيات بشأن الانتاج والاستهلاك بشكل تطوعي وحر ،من خلال استخدام النقود وفقآ للاسعار التي حددتها الأسواق المفتوحة ،وعلى أسس الاتفاقيات المبرمة بين البائع والمشتري وان العلاقة بين الافراد والشركات بطبيعتها افقية وتتم طواعية بصفة اساسية وليست علاقة تسلسلية هرمية (٣٣).

وتهدف فلسفة أقتصاد السوق الى تفعيل دور الاسعار بوصفها أداة رئيسة في عملية الاصلاح الاقتصادي بأستخدام مجموعة من الأجراءات والقوانين التي تدعم القدرة التنافسية وهكذا لن يكون الامن خلال اصلاح السياسة التجارية والمالية وآلية الاسعار وسوق العمل وتوسيع دور القطاع الخاص والمحلي والاجنبي .

أن أقتصاد السوق لايعني ترك أدارة النشاط الاقتصادي أو غالبيتة للقطاع الخاص وأنما هو نظام متكامل بأبعادة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويفترض توفر المعلومات وسرعة وحرية تداولها ،كمايفترض أن تكون الاسواق حرة والوصول اليها متاحآ لجميع الناس (٣٤).

ان الدول التي تتبنى اقتصاد برامج الاصلاح الاقتصادي والمقدمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين عليهما ان تدرك بان تطبيق برامج الاصلاح والتحول نحو أقتصاد السوق وتفعيل الانشطة الخاصة في الحياة الاقتصادية سيكون لها جملة من التاثيرات السلبية الناجمة عن تطبيق هذة البرامج والتي تعد بمثابة (كلفة مجتمعية مؤقتة) يجب القبول بتحمل أعبائها طالما أنها تمتد لفترة زمنية قصيرة وتسمى (كلفة صدمة التغيير وهي تمثل معدل الخصم المقبول أجتماعيآ للتمتع والاستفادة بمنافع المدى الطويل من أشباع لحاجات أفراد المجتمع بالاعتماد على المستوى الذي تسمح بة الموارد المحلية المتاحة (٣٥).

أن التحولات الاقتصادية واجراء الاصلاحات المطلوبة التي يتطلبها الاقتصاد للانتقال الى أقتصاد السوق يتحتم احترام استحقاقات الفترة الزمنية الانتقالية المطلوبة لهذا التحول ،أي أن الاصلاح يكون عبر مراحل زمنية معقولة وعلى وفق أستراتيجيات أقتصادية شاملة ،هذة المراحل يمكن أن تحدد بثلاث مراحل وكالأتي (٣٦) :

المرحلة الزمنية الاولى : ويمكن أن تتحدد بثلاث سنوات تتحقق فيها معدلات نمو أقتصادي لاتقل عن ١٢% ويتم عبر هذة الفترة تأهيل مشاريع القطاع العام المتوقفة أو الفاشلة تمهيدآ لخصصة بعضها وفقآ لمقتضيات المصلحة العامة واستحقاقات التنمية المستدامة .

المرحلة الزمنية الثانية : وعلى المدى المتوسط تتحقق فيها معدلات نمو أقتصادية لاتقل عن ٨% وهنا يتم تقليص دور الدولة في الانشطة الاقتصادية مقابل تصاعد دور القطاع الخاص .

المرحلة الزمنية بعيدة المدى : وتتحقق فيها معدلات نمو أقتصادي لايقل عن ٦% وهنا يقتصر دور الدولة عن تنمية وتطوير المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي وألامني والدفاعي .

كما أن عملية التحول نحو أقتصاد السوق التي تنتهجها الدول التي تتبنى الاصلاح الاقتصادي هي ليست عملية أحلال مشاريع خاضعة لنمط الملكية الخاصة محل مشاريع خاضعة لنمط الملكية العامة بل هي عملية اطلاق كل من القطاعين (العام والخاص)من نقطة شروع واحدة لخلق دور مناسب وكفوء لكلا االقطاعين للتعجيل بعملية النمو والبناء الاقتصادي بما يحقق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع ولأجل طويل .

- كما أن توجهات الدول التي تتبنى الاصلاح الاقتصادي واعتماد آلية التحول نحو أقتصاد السوق تستند على الميزات التي يتمتع بها أقتصاد السوق والمتمثلة في الآتي (٣٧) :

١- أن أُقتصاد بلا قيود هو الفضاءالأرحب والأنسب لكل من الحكومة والقطاع الخاص وأن المنافسة مع الانفتاح هي (أعدل حكم) في بقاء الأصلح والأكثر كفأءة على وفق نظرية الأرتقاء فضلآ عن كون المنافسة هي الآلية الأكثر فاعلية (حسب ماثبت التاريخ) في أجبار المؤسسات على أن تؤدي أنشطتها الاقتصادية بكفأءة على أسس الترشيد الاقتصادي .
٢- أن أقتصاد السوق قرين النظام السياسي الحر الديمقراطي ولايكتمل الامع الديمقراطية والحرية السياسية وأن التمثيل الشعبي للحكومة (صندوق الاقتراع) هو وحدة الذي يمثل الغطاء الشرعي الذي يعطي الحكومة الحق في التملك والادارة والاستحواذ على الموارد المادية في حالات خاصة بعد أن وجدت بعض الحجج الواهية التي بررت الدور التدخلي المفرط للحكومة في الشأن الاقتصادي الامر الذي أبطأ عملية النمو والتنمية للبلدان التي قلصت النشاط الاقتصادي الخاص (٣٨).
٣- ان أقتصاد السوق يحمل بدائل ويتيح خيارات ويخلق أمكانيات تحقيق التنمية ،كما يسمح بالاستفادة من الظروف الدولية الجديدة أذا تمكنت الدول التي تنتهج الاصلاح من دراسة أوضاعها وتعرفت الى قدراتها ومواردها وأحسنت أداراتها .
٤- أن أقتصاد السوق يضمن دورآ أمثل للحكومة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى ،فهو أقتصاد مختلط في حقيقتة وليس كما يتصور البعض أنة أقتصاد قطاع خاص فحسب .
٥- أن أقتصاد السوق يضمن أداء المشاريع لأنشطتها الأنتاجية والأقتصادية بكفاءة عالية ،ناهيك عن ضمانة مصادر تمويل للأمن الأجتماعي والأقتصادي أساسها نظام ضريبي فاعل يتسع مع أتساع الأنشطة الأنتاجية للقطاع الخاص .
٦- أن أقتصاد السوق بالأضافة الى أنة يرفع من كفأءة المؤسسات العامة فأنة يجعل الأقتصادات المحلية والمجتمع المحلي أكثر تمأسكآ والتصاقآ وتفاعلآ مع الأقتصادات والمجتمعات العالمية والتي تشكل واقعآ دولياً معطاءآ(٣٩).
٧- أن السوق هو الوسيلة الطبيعية لتحديد الأرباح والفوائد التي يتوقعها المتعاملون في السوق منتجين ومستهلكين مقابل تصرفاتهم دون الحاجة الى تدخل من أي جهة خاصة كالدولة .
٨- أن التحول نحو أقتصاد السوق يستلزم من الحكومة أن تؤدي دورآ بارزآ ومهمآ في التغلب على بعض عيوب التحول نحو أقتصاد السوق مثل البطالة والارتفاع في أسعار المشاريع التي سيتم خصخصتها .
٩- أن آلية السوق هي التي تتولى كفاءة التوزيع واعادة حالة التوازن الى ماهو علية(٤٠).

المحور الرابع

الشروط اللازمة لنجاح عملية الاصلاح الاقتصادي للتحول نحو اقتصاد السوق

ان عملية الاصلاح الاقتصادي ولكي يكتب لها النجاح لابد ان تعتمد الشروط التي تمكنها من انجاز عملية الاصلاح والانتقال الى اقتصاد السوق ومن أهم هذة الشروط الاتي : (٤١)

١. وضع خطط وبرامج زمنية للاصلاح المؤسسي والهيكلي مع تحديد دقيق لدور الدولة يجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي وموفرة للبيئة الملائمة للقطاع الخاص والعام في المجالات التي يتمتع بمزايا ومؤهلات لعملة فيها ،مع الالتزام بخطط واضحة لاحداث تغيير جذري في الجهاز الاداري الحكومي وتقليص البيروقراطية ورفع كفاءة العمل في الجهات الحكومية التي تتعامل مع المستثمرين والمستوردين والمصدرين مثل الضرائب والجمارك وجهات أصدار التراخيص .

٢. تشجيع برامج الخصخصة بما في ذلك القطاع المصرفي وفقآ للضوابط القانونية التي تحقق المصلحة العامة وتقليص الاستثمارات الحكومية فيالانشطة الاقتصادية ماعدا المجالات الاستراتيجية والسلع ذات النفع العام والغاء الحقوق الاحتكارية الحكومية غير المبررة اقتصادياً لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها وتعظيم مساهمتة في الاقتصاد بما يحقق ايجاد فرص التشغيل وامتصاص البطالة.

٣. وضع معايير وقواعد للأرتقاء بنوعية المنتجات الوطنية وتأسيس مجالس قوية لدعم القدرة التنافسية مع القيام بأجراء تقييم مستمر يتم نشرة .

٤. أرساء قواعد الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي مع التاكيد على الشفافية وتنفيذ احكام القضاء .

٥. وايماناً بأهمية المعلومات والبيانات في هذا العصر وضرورتها لاتخاذ قرارات مبنية على تحليل سليم ودقيق للواقع فأن هناك ضرورة لأصدار تشريعات تلزم الجهات المصدرة للبيانات والمعلومات الاقتصادية بما يتيحها لمن يطلبها وييسر الحصول عليها وذلك وفقآ لقواعد واضحة للافصاح مع اعداد قواعدبيانات كاملة للاقتصاد المحلي .

٦. توفير أدارات سياسية أو أدارية قادرة على صياغة سياسات أستراتيجية وتحقيق المزيد من المسآلة والشفافية والمنافسة .

٧. الحصول على التغذية المرتدة مع النقابات العمالية والاتحادات المهنية والقوى الحقيقية صاحبة المصلحة في الاصلاح من أجل مقاومة قوى التغيير والاصلاح أذا لم يكن كسبها ممكن الى صف برنامج الاصلاح .

٨. ان نجاح التكيف مع اقتصاد عالمي يسير في ضوء التحولات المتعاقبة والمتسارعة هو أدراج العنصر الاجتماعي في برامج الاصلاح الاقتصادي من خلال تدريب واعادة تدريب العمال واعتماد مخططات اعادة التوزيع وأيجاد فرص العمالة البديلة وهذة التدابير ضرورية ليس لاسباب تتعلق بتحقيق العدالة فحسب وانما لضمان القبول السياسيوالاستدامة الاجتماعية للاصلاحات الاقتصادية .

٩. أن تعمل الدول آلاخذة بالاصلاح على أزالة القيود الادارية التي تحكم السياسات المالية والنقدية وازالة الدعم وأحداث تغييرات جوهرية في هيكل ملكية وسائل الانتاج (٤٢).

١٠.ان تكون هذة الدول قادرة على وضع الشروط التي تحكم عمل المستثمرين الاجانب الذين يسعون الى تعظيم الاثر المحلي من خلال تشغيل العمالة المحلية وانشاء التكنولوجيا والشراكة الاستراتيجيةوما الى ذلك .

١١. ان تعمل الدول النامية الآخذة بالاصلاحات الاقتصادية الى تعزيز دعم القطاع الخاص المحلي ودعم الصناعات الناشئة من خلال فرض أجراءات الحماية بصورة مؤقتة وهو الامرالذي من شانة مساعدتها على الارتقاء بناتجها المحلي على مسار التحرر الكامل .

١٢. خلق مساندة من الارادة الشعبية لدعم أجراءات الحكومة في أصلاح بنية الاقتصاد وذلك من خلال شرح وايضاح برامج الاصلاح الاقتصادي حتى تسهم هذة الارادة في عملية انجاح الاصلاح من خلال مسآلة الحكومة ومحاسبتها .

١٣. ضرورة التقويم المستمر لخطوات تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي مقارنة بالاهداف المحددة سلفآ من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة في ضوء حدوث اي متغيرات اقتصادية أو سياسية .
١٤.ضمان عدم الاضرار بمصالح العاملين وخاصة في المشروعات والشركات التي سيتم نقل ملكيتها الى القطاع الخاص وذلك من خلال تأمين حصولهم على كافة حقوقهم المتعلقة بالاجور والحوافز والتعويضات أو حقوق تملكهم لحصة من المشروعات والشركات التي سيتم خصصتها .
١٥. أشراك رجال الاعمال في عملية صنع القرار الاقتصادي ومد جسور التواصل مع رجال الاعمال والصناعيين المغتربين في المهجر للاستفادة من خبراتهم واموالهم وتجاربهم في أقتصاد السوق .
١٦. تشريع سلسلة متناغمة من قوانين الاستثمار المحلي والاجنبي وحقوق الملكية التي تعد العنصر المؤسس والاقوى في توليد حركة نمو ديناميكية من خلال الاستثمار الخاص.

الخاتمة :

بات واضحآ ومن خلال ماتم أستعراضة حول الاصلاح الديمقراطي والاقتصادي واقتصاد السوق ،ان تدرك البلدان النامية ومنهاالعربية على وجة الخصوص والتي تعاني اقتصادياتها من مشكلات متجذرة في هياكلها الاقتصادية بان الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة للنهوض باقتصادياتها والتحول الى اقتصاد السوق لابد ان يوازيها اصلاحات ديمقراطية وبنفس المستوى لأن كل منهما يدعم الاخر ولكل منهما من الايجابيات التي لو طبقت بسياقها الصحيح ووفق برامج زمنية واضحة الاهداف مع آليات صحيحة وستراتيجية متلائمة مع ظروفها وغاياتها ومعطياتها الاقتصادية والاجتماعية لأستطاعت هذة البلدان ومنهاالعربية النهوض باقتصادياتها والقفزعلى مشاكلها الاقتصادية وتحقيق نتائج ايجابية لاأن تبقى هذة البلدان سائرة عند تنفيذ اصلاحاتها على رؤى وسياسات المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة والتي لم تؤد بالبلدان التي انتهجت البرامج والسياسات الجاهزة التي فرضتها المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة ألا الى المزيد من الأنزلاق في سياسات أصلاحية لم تحقق اي نتائج أيجابية لأقتصاد هذة البلدان بل فاقمت من مشكلاتها وتدهورت أوضاع أبناء مجتمعها وجعلت من حكوماتها بمثابة سفينة بدون قبطان لاتعمل سوى التخفيف من الغضب الشعبي باصلاحات جزئية ترقيعية لاتحقق اي تغيير في اوضاعها الاقتصادية

المصادر :

١. الشبوط ، محمد عبد الجبار ، الاسلام والديمقراطية ، لقاء أم فراق ، سلسة الدمقراطية للجميع ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١٦ .
٢. جاسم ، فخري ، الديمقراطية الموجهة ، ١٩٥٩ ، بدون تاريخ ، ص١٤ .
٣. الجابري ، محمد عايد ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص١٦ .
٤. جاسم ، فخري ، المصدر ذاتة ، ص١٦ .
٥. الجابري ، محمد عايد ، المصدر ذاتة ، ص١٦ .
٦. الشبوط ، محمد عبد الجبار ، المصدر ذاتة ، ص٣ .
٧. جاسم ، فخري ، المصدر ذاتة ، ص٢٠ .
٨. باشا ، رابح حمدي ، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الموسم الجامعي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، ص١٣٨ .
٩. باشا ، رابح حمدي ، المصدر ذاتة ، ص١٣٨ .
١٠. عبد العظيم ، حمدي ، الاصلاح الاقتصادي في مصر وتحرير سعر الطاقة ،مجلة الاصلاح الاقتصادي ، ع ٢٠ ، ٢٠٠٨ ، ص١١ .

١١. جون ، سوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيس للاصلاح السياسي والاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، بدون تاريخ ، ص١١ .

١٢. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، الاصلاح الاقتصادي اليوم ، تامين حقوق الملكية ومنشأة السوق ،ع٢ ، ١٩٩٩ ، ص٢٣ .
١٣. العزاوي ، ابتسام علي حسين ، سياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية ، دراسة لبلدان مختارة ، رسالة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٤٦ .
١٤. العزاوي ، ابتسام علي حسين ، المصدر ذاتة ، ص٤٦ .
١٥. جون ، سوليفان ، المصدر ذاتة ، ص٥٦ .
١٦. ساموبلسون ، نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص٧٧١
١٧. أسود ، أكرم ، الممارسة الثنائية الديمقراطية والحرية الاقتصادية وعلاقتهما بالتنمية الاقتصادية ، بحث أنترنيت .
١٨. جون ، سوليفان ،المصدر ذاتة ،ص١١ .
١٩. ساموبلسون ، مصدر سابق ، ص٧٧١.
٢٠. أسود ، أكرم ، المصدر ذاتة .
٢١. عودة ، سوسن جبار ، الاصلاح الاقتصادي ، المفهوم ، السياسات ، الاهداف ، بحث انترنيت ، ٢٦ مارس ٢٠١٢ .
٢٢. العزاوي ، ابتسام علي حسين ، ألمصدر ذاتة،ص٧و٨.
٢٣. العزاوي ، ابتسام علي حسين ، المصدر ذاتة ، ص ٨.
٢٤. بشتوري ، عبد الرحمن ، الاصلاح الاداري في الدول النامية ، الحوار المتمدن ، بحث أنترنيت ، ع٢٩٤١ ، ٢٠١٠/٣/١١ .
٢٥. العزاوي ، ابتسام علي حسين ، المصدر ذاتة ، ص ٨.
٢٦. العبد اللة ، مصطفى ، الاصلاحات الاقتصادية والتحول الى أقتصاد السوق في الدول العربي ، بحث أنترنيت
٢٧. العزاوي ، ابتسام علي حسين ، المصدر ذاتة ، ص٢٠.
٢٨. العبد اللة ، مصطفى ، المصدر ذاتة .
٢٩. الموسوعة الحرة ، بحث أنترنيت ، بدون تاريخ .
٣٠. ساموبلسون ، المصدر ذاتة ، ص٦٢٠ .
٣١. الربيعي ، فلاح خلف ، مبررات وشروط التحول نحو اقتصاد السوق في العراق ، بحث انترنيت .
٣٢. الوزان ، أحمد عباس ، وجاسم ، عبير محمد ، التحول نحو القطاع الخاص آلية من آليات الانتقال نحو أقتصاد السوق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ع٨ ، ٢٠٠٥ ، ص٩٦ .
٣٣. شمة ، خليل ، الطريق الى تأهيل الاقتصاد العراقي ، جريدة مجتمع الاعمال العراقي ، ع١٧٦ ، نيسان ، ٢٠٠٧ .
٣٤. مجلة حماية المستهلك ، دور القطاعين العام والخاص في التحول نحو اقتصاد السوق ، ع ٣٣ ، السنة الثانية ، ٢٠٠٧ ، ص٢٨ .
٣٥. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، خصخصة الشركات المملوكة للدولة ، بدون تاريخ ، ص٦ .
٣٦. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، المصدر ذاتة .
٣٧. منصور ، احمد ابراهيم ، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية ، رؤية اسلامية مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧ .
٣٨. منتدى الاصلاح العربي ، ٢٠٠٤ ، بحث انترنيت .
٣٩. الربيعي ، فلاح ، المصدر ذاتة .
٤٠. جون ، سوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للاصلاح السياسي والاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، بدون تاريخ ، ص١١ .
٤١. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، الاصلاح الاقتصادي اليوم ، تأمين حقوق الملكية ومنشأة الاسواق ، ع٢ ، ١٩٩٩ ، ص٢٣ .
٤٢. جون ، سوليفان ، المصدر ذاتة ، ص٥٦ .